حاضنات الأعمال كآلية فعالة لدعم رواد الأعمال فى مصر

Business incubators as an effective mechanism to support entrepreneurs in Egypt

شيماء أحمد حنفى [1] *

[1] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (مصر)، shaimaa.hanfy2014@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/02؛ **تاريخ القبول:** 2020/12/24؛ **تاريخ النشر:** 2020/12/29؛

ملخص: تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاعدة هامة لدعم توفير فرص العمل وزيادة مستوى الدخول. وتعد حاضنات الأعمال إحدى المؤسسات المساهمة فى دعم تأسيس ونمو هذه المشروعات. ويهدف البحث إلى دراسة أهمية الخدمات التى تقدمها حاضنات الأعمال تدعيم تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة حاضنات الأعمال فى مصر.

ويتضح من الدراسة الدور الفعال لحاضنات الأعمال فى استدامة نمو المشروعات، ولمزيد من الفاعلية لدور حاضنات الأعمال فى مصر، تقترح الدراسة عدد من العناصر منها دعم الدولة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى للاستثمار والمشاركة فى مجال تأسيس حاضنات الأعمال، واستحداث التشريعات والاجراءات الادارية المنظمة لعمل هذه الحاضنات.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، رواد الأعمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر.

تصنيف JEL: L 26 ، M21

Abstract: SMEs are an important base to support job creation and increase the level of income. Business incubators are one of the institutions that contribute to supporting the establishment and growth of these projects. This research aims to study the importance of services provided by business incubators to support the establishment of small and medium enterprises and the environment of business incubators in Egypt.

It is clear from the study the effective role of business incubators in sustaining the growth of projects, and for more effectiveness of the role of business incubators in Egypt, the study proposes a number of elements, including state support for the private sector and civil society organizations to invest and participate in the field of establishing business incubators, and the introduction of legislation and administrative procedures regulating the work of these incubators.

Keywords: Business Incubators, Entrepreneurs, Small and medium enterprises, Egypt.

Jel Classification Codes : L 26, M21

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تصاعد الاهتمام الدولى منذ أواخر القرن العشرين بالدور الحيوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لقدرتها على رفع مستوى المعيشة والحد من البطالة بفاعلية مقارنة بالمشروعات الكبيرة[1]. وذلك لما تتمتع به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الانخفاض النسبى لتكلفة إنشائها وانتشارها الجغرافى الواسع واستيعابها لنسبة كبيرة من الأيدى العاملة، ومن شأن ذلك أن يساهم فى خلق فرص عمل للشباب، إذ تتركز البطالة فى هذه الفئة بنسبة أكبر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى[2].

وتبرز فاعلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى خفض معدلات البطالة وقدرتها على توليد الدخل فى ضوء التحديات التى يواجهها الاقتصاد العالمى من تزايد فى معدلات الفقر والبطالة والتفاوت فى توزيع الدخول. وتشير العديد من الإحصاءات على هذه الأهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدر مساهمتهافى التشغيل بـــ 70% وفى الناتج المحلى بما يتراوح بين 50-60% وذلك بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنميةOECD، بينما تنخفض إلى 45% من العمالة و 33% من الناتج المحلى فى الاقتصاديات الناشئة[3].

وفى ضوء المعوقات التى تواجه تأسيس واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تأتى الحاجة إلى مؤسسات تدعم هذه المشروعات لتتمكن من مواجهة الصعوبات التى تعترى تأسيسها ومواصلة نجاحها، ومن أبرز هذه المؤسسات حاضنات الأعمال والتى تعتبر آلية تدعم هذه المشروعات لتصبح ذات قدرة على دخول بيئة الأعمال والتأقلم مع عالم تنافسى. إذ تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد المادية والمالية والبشرية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية السريعة.

وتحظى هذه الآلية باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لقدرتها على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتى أثبتت العديد من الدراسات على دورها الفاعل فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشمل خدمات ادارية واستشارية وتنمية الموارد البشرية وخدمات مالية وتسويقية وفنية.

إذن ظهرت الحاجة إلى إنشاء حاضنات الأعمال كأداة لتمكين رواد الأعمال خاصة من فئة الشباب وكإحدى الوسائل للدعم والمساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم خدمات لرواد الأعمال والذين يفتقرون إلى المقومات الادارية والمالية ولكن لديهم أفكار واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة[4].ويُقدر عدد حاضنات الأعمال على مستوى العالم بنحو 13 ألف حاضنة أعمال تتركز أغلبها فى الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوروبى وبعض دول جنوب شرق آسيا[5].

ويُستدل من عدة دراسات تقييمية لدور حاضنات الأعمال فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض النتائج وأبرزها اسهامها فى تسارع وتيرة تأسيس المشروعات، كما ترتفع احتمالية نجاح المشروع واستدامة نموه فى سوق الأعمال[6].

وتتسم بيئة الأعمال فى مصر بسيادة المؤسسات الصغيرة (أقل من 10 مشتغلين)، إذ تمثل 97% من إجمالى منشآت القطاع الخاص وتساهم بنسبة 62.9% فى التشغيل[7]. فى ضوء ذلك تتضح ضروة تدعيم التوسع فى تأسيس حاضنات الأعمال ودورها فى دعم ريادة الأعمال كآلية للحد من البطالة فى مصر.

هدف ومنهجية الدراسة

تهدف الدراسة إلى استعراض مفهوم حاضنات الأعمال، نشأتها وتطورها، بالإضافة إلى تناول أنواع حاضنات الأعمال وفقا لتصنيفات مختلفة والخدمات التى تقدمها حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى استدامة نمو المشروعات.كما تهدف إلى

التعرف على بيئة حاضنات الأعمال فى مصر واقتراح مجموعة من العوامل الفاعلة التى من شأنها تطوير دور حاضنات الأعمال فى دعم الأفكار المبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لرواد الأعمال فى مصر.

وتعتمد الدراسة فى ذلك المنهج الوصفى التحليلى باعتباره اسلوب تحليل مرتكز على معرفة ومعلومات كافية حول الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها وتحليلها للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية.

أولاً: مفهوم حاضنات الأعمال

يرجع مصطلح حاضنات الأعمال بالأساس إلى الحضانة التى يتم فيها وضع الأطفال ممن يحتاجون فور ولادتهم إلى مساندة أجهزة طبية متخصصة تساعدهم على اكتمال نموهم، ثم يغادر المولود الحضانة بعد أن يمنحه أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية. وفى ذات السياق نجد أن أفكار المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تتميز بالريادة والابتكار تحتاج إلى الرعاية والاهتمام والمساعدة فى المرحلة الأولى من تأسيسها إلى أن تصبح قادرة على الاستقلالية والعمل فى السوق بفاعلية والتكيف مع صعوبات بيئة الأعمال[8].

وتتعدد تعريفات حاضنات الأعمال أبرزها تعريف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية(National Business Incubator Association (NBIA بأنها "هيئات أو مؤسسات لها كيان قانونى تهدف إلى مساعدة المشروعات الناشئة ورواد الأعمال الجدد وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالى والادارى والفنى) لتخطى أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق منتجات هذه المشروعات[9].

وتعرف المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيكو) حاضنات الأعمال بأنها "منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز بشكل مناسب تتوافر فيه كل الامكانات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق ادارة محددة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها وتمكنها من التغلب على المشاكل التى تؤدى إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها"[10].

ويشير تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)ESCWA إلى أن حاضنات الأعمال تمثل مؤسسة قائمة لها كيانها القانونى ولها خبرتها وعلاقتها وتوفر حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التى تستمر لمرحلة محددة من الزمن للرواد الذين يرغبون فى إقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المُحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة[11].

مما سبق يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها "جهة تُمكن رواد الأعمال من المبادرين من تحويل أفكارهم إلى مشروعات إنتاجية لمنتجات وخدمات من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات الوليدة بدعمها بمجموعة متنوعة من الخدمات الادارية والاستشارية والتمويلية والفنية وذلك لفترة زمنية محددة (تتراوح بين سنة وثلاث سنوات) إلى أن تصبح هذه المشروعات قادرة على مواصلة النمو فى بيئة الأعمال التنافسية".

ثانياً: نشأة وتطور حاضنات الأعمال

شهدت بعض الدول المتقدمة فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ركودا فى أغلب القطاعات الاقتصادية وارتفاع فى معدلات البطالة. لهذا تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لما واجهته المشروعات الكبرى كثيفة رأس المال من ركود وعدم القدرة على خلق فرص عمل بالعدد الكافى. ويؤرخ تاريخ الحاضنات إلى أول حاضنة بولاية نيويورك عام 1959 والمعروفة باسم باتافيا عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التى توقفت عن العمل وقامت بتأجير وحداتها لأفراد راغبين فى إقامة مشروع مع توفير الاستشارات والخدمات الادارية لهذه المشروعات[12].

ولاقت هذه الفكرة نجاحا خاصة لأنها كانت تقع فى منطقة أعمال وقريبة من عدد من البنوك ومناطق التسوق، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بحاضنة الأعمال. ولكن لم تنتشر حاضنات الأعمال على نطاق واسع بالولايات المتحدة الأمريكية والتى لم يتخطى عددها 20 حاضنة، إلى أن أُنشأت الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال فى عام 1985 وهى مؤسسة خاصة تضم رجال الصناعة وتهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة[13]. ثم انتقلت فكرة حاضنات الأعمال فى السبعينات إلى الدول الأوروبية بداية من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، وساعد نجاح حاضنات الأعمال فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأقل تكلفة فى انتشارها على مستوى دول العالم. فقد انتقلت فى التسعينات إلى الدول النامية بدعممن حكومات الدول المتقدمة وبعض المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO والبنك الدولى والاتحاد الأوروبى[14].

وقد شهدت حاضنات الأعمال مراحل تطورت خلالها ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجيال كالتالى:

– **الجيل الأول:** ظهر الجيل الأول من حاضنات الأعمال خلال فترة الستينات وحتى نهاية الثمانينات. واهتم هذا الجيل بتوفير البنية التحتية للمشروعات المُحتضنة كتوفير المكان والخدمات المشتركة مثل خدمات السكرتارية وقاعات الاجتماعات[15].

– **الجيل الثانى:** اهتم هذا الجيل من حاضنات الأعمال خلال عقد التسعينات بالتركيز على الابتكار وتوظيف التكنولوجيا والتى أصبحت محركا رئيسا للنمو الاقتصادى. وأصبحت الخدمات التى تقدمها الحاضنات للمشروعات المُحتضنة تشمل خدمات أخرى بجانب توفير البنية التحتية كالاستشارات القانونية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والتسويق وعقد ورش تدريب وتوفير شبكة للاتصال تسهم فى فتح مجالات العلاقة بين المشروعات المختلفة، هذا بالإضافة إلى توفير التمويل المطلوب لتأسيس المشروعات[16].

– **الجيل الثالث:** دخلت حاضنات الأعمال جيلها الثالث فى بداية القرن الحادى والعشرين، وتتميز الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال فى هذه المرحلة بالتعدد وأنها أكثر شمولا لتواكب التطورات العلمية والتقنية التى تسهم فى زيادة قدرة المشروعات الوليدة على المنافسة.هذا بالإضافة إلى خصائص أخرى اتصفت بها حاضنات هذا الجيل منها ظهور حاضنات متخصصة، توفير مصادر التمويل بشكل مباشر وغير مباشر، والشراكات بين حاضنات الأعمال والجامعات والمعاهد لتطبيق الأبحاث العلمية الجديدة والابتكارات الحديثة[17].

ثالثاً: أنواع حاضنات الأعمال

يمكن تصنيف حاضنات الأعمال وفقا لمعايير مختلفة كالتالى:

تصنيف حاضنات الأعمال بناء على الوضع القانونى لهذه الحاضنات (الملكية)[18]:

- حاضنات أعمال حكومية: هى حاضنات تعود ملكيتها للدولة وتقوم بتمويلها ولا تهدف للربح، حيث يتمثل هدفها الرئيسى فى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- حاضنات أعمال خاصة: والتى تكون ملكيتها للقطاع الخاص وغالبا ما تهدف إلى الربح، ويتولى تمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية.
- حاضنات أعمال مختلطة: وتكون ملكيتها مشتركة بين المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص، وعادة ما تقوم الدولة بتمويل إنشائها وينوط بالقطاع الخاص توفير الخبرات والاستشارات وتمويل المشروعات الوليدة.
- حاضنات مرتبطة بالجامعات والمعاهد والهيئات الخاصة: هى حاضنات تؤسسها الجامعات والمعاهد التعليمية أو بعض الهيئات الخاصة كغرف الصناعة والتجارة والجمعيات والمؤسسات الدولية.

تصنيف حاضنات الأعمال وفقا للقطاع المستهدف[19]:

1- حاضنات أعمال عامة: تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بتقديم خدمات مختلفة لمشروعات الأعمال بدون استهداف تخصص أو نشاط محدد.

2- حاضنات أعمال متخصصة: تعنى بتنمية بعض جوانب النشاط الاقتصادى من خلال استهداف قطاع محدد، وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

- حاضنات الأعمال الصناعية: تساهم هذه الحاضنات فى تطوير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بتدعيمها بالتكنولوجيا الحديثة للإنتاج.
- حاضنات الأعمال التكنولوجية: تهتم بتهيئة الامكانيات والظروف المناسبة لتنمية وتطبيق أفكارهم الخاصة بالابتكارات والتحديثات التكنولوجية.
- أنواع متخصصة أخرى من الحاضنات: منها حاضنات الأعمال الزراعية، حاضنات الأعمال الطبية، حاضنات الأعمال السياحية وغيرها.

3- حاضنات أعمال بحثية: تنشأ هذه الحاضنات داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير، وتهدف إلى تطوير الأفكار والأبحاث العلمية وتقديم دورات وبرامج تدريبية وورش عمل.

تصنيف حاضنات الأعمال وفقا للهدف الذى أُنشأت من أجله:

- حاضنات محلية: تهدف إلى استغلال موارد محلية معينة لإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة، وبالتالى تصبح نواة للتنمية المحلية[20].
- حاضنات اقليمية: تغطى هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف استثمار الطاقات البشرية وخدمة أقليات معينة أو شريحة معينة من المجتمع.
- حاضنات دولية: تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبى وادارة عمليات نقل التكنولوجيا وتشجيع عمليات التصدير إلى الخارج[21].
- حاضنات افتراضية: تقدم الخدمات المعتادة للحاضنة من خلال الانترنت، وتعد مراكز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الانترنت مثالا جيدا على الحاضنات الافتراضية[22].

كما يمكن تصنيف حاضنات الأعمال إلى حاضنات هادفة للربح وأخرى غير هادفة للربح. كذلك تتعدد مصادر تمويل حاضنات الأعمال منها الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات علمية وأكاديمية ومنظمات مهنية وخيرية خاصة[23].

رابعاً: الخدمات التى تقدمها حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد الخدمات المقدمة من قبل حاضنات الأعمال وتشمل:

1- توفير الخدمات القانونية: وتتضمن إجراءات تأسيس المشروعات وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، إذ تمثل الحاضنات الوسيط بين الجهات المقدمة للإجراءات القانونية والمشروعات المحتضنة[24].

2- إتاحة الخدمات الفنية والادارية: وتشمل اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والخطط التى تدرس قدرة المنتج على الدخول للأسواق، بالإضافة إلى خطة العمل لتوسعات المشروع وتحديد احتياجاته التمويلية والتكنولوجية، بناء هيكل نموذجى لإنشاء وتأسيس الأعمال والشركات الجديدة، تسهيل اجراءات إقامة الشركات، تقديم الخدمات المحاسبية، وتقديم خدمات السكرتارية (مثل الخدمات اليومية كمعالجة النصوص وتصوير مستندات واجابات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الانترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية).

3- توفير الخدمات المتخصصة: تقوم الحاضنة من خلال المديرين ذوى الخبرة والاختصاص بتدريب أصحاب المشروعات على كيفية أداء أعمالهم فى مختلف المجالات وذلك من خلال عقد الندوات والدورات التدريبية وورش العمل فى الحاضنة وخارجها، توفير قاعدة معلومات لخدمة المشروعات، تقديم وتيسير الاستشارات الفنية وخدمات التسويق والعلاقات العامة، رفع قدرة المشروعات على استخدام التكنولوجيا المتطورة خاصة فى الحاضنات التكنولوجية. كما أن العلاقة بين الحاضنة والمشروع بعد التخرج من الحاضنة تستمر مع اختلاف شكل هذه العلاقة من نموذج لآخر بحيث يمكن أن يظل المشروع مستفيدا من بعض خدماتها وبخاصة التسويقية والمشاركة بالمعارض والحصول على المعلومات بصورة مستمرة[25].

4- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: تقوم بعض حاضنات الأعمال بتوفير تمويل للمشروعات مقابل المشاركة فى ملكيتها، والبعض الآخر يوفر المساعدة فى الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية، التعرف على المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين، البحث عن مستثمر أو شريك لتبنى مشروع بعد مرحلة التخرج من الحاضنة.

5- توفير البنية التحتية: حيث تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المرافق الأساسية كالمكاتب والمختبرات والمعامل وغرف الاجتماعات المشتركة والورش، هذا بالإضافة إلى توفير الاحتياجات من أجهزة وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصال، ويكون ذلك بالتنسيق بين حاضنات الأعمال والمشروعات المنتسبة من خلال المشاركة أو الاستئجار[26].

خامسا: دور حاضنات الأعمال فى استدامة نمو المشروعات

قد أضحى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا غنى عنه كأحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادى وزيادة فرص العمل المتاحة. لذا تتضح أهمية تطوير آليات من شأنها تنمية تأسيس واستدامة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل حاضنات الأعمال إحدى هذه الآليات والتى أثبتت فاعليتها خلال العقود الأخيرة فى نمو واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.وبالرغم من محدودية الدراسات التى تناولت تقييم دور حاضنات الأعمال فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن نتائجها جاءت متشابهة وتمحورت حول عدد من النقاط تمثلت فى التالى:

- تعزيز مفهوم دور حاضنات الأعمال فى انجاح المشاريع الريادية، وانخفاض احتمالية فشل المشروعات المُحتضنة بسبب استفادتها من دعم حاضنات الأعمال بالخدمات المختلفة مقارنة بالمشروعات غير المُحتضنة. فقد أشارت إحدى الدراسات[27] إلى الدور الفاعل لحاضنات الأعمال فى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمرار بقائها فى سوق الأعمال لمدة طويلة.

إذ تبين أن 87% من المشروعات المُحتضنة بقيت قائمة بنجاح فى سوق الأعمال مقارنة بنسبة 53% للمشروعات غير المُحتضنة. كما أشارت دراسة أخرى[28] إلى أن مشروعا واحدا من بين سبعة مشروعات دعمتها حاضنات الأعمال لم يستمر فى سوق الأعمال.

- تتزايد قدرة المشروعات المُحتضنة على توليد الدخل وزيادة فرص العمل[29]. إذ قدرت إحدى الدراسات[30] زيادة المبيعات للمشروعات المُحتضنة بنسبة 39% مقابل 11% للمشروعات غير المُحتضنة. بينما تُقدر الزيادة فى خلق فرص العمل بنسبة 28% للمشروعات المُحتضنة مقارنة بنسبة 4% لنظيرتها التى لم تلتحق بحاضنات الأعمال.

- تتصف المشروعات التى استفادت من خدمات حاصنات الأعمال بتحقيق معدل نمو أكبر وأسرع مقارنة بنظيرتها غير المُحتضنة، كما لديها القدرة على استخدام التكنولوجية المتقدمة[31].

سادسا: بيئة حاضنات الأعمال فى مصر

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة النمط الغالب لبيئة الأعمال فى مصر، إذ تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (أقل من 50 مشتغل) 99.7% من إجمالى منشآت القطاع الخاص فى مصر. وتساهم بنحو 76% من إجمالى المشتغلين، بالإضافة إلى مساهمتها بـــ 29.9% من إجمالى القيمة المضافة فى مصر[32].

ويُستدل من هذه المؤشرات على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى توفير دخل لنسبة كبيرة من الأفراد وخلق فرص عمل خاصة لفئة الشباب. إذ تجدر الاشارة إلى أن معدلات البطالة فى مصر تتركز بنسبة أعلى فى فئة الشباب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، حيث يقدر معدل البطالة لفئة الشباب (15-24 عاما) بـــ 32.6%، بينما يصل معدل البطالة على المستوى الاجمالى إلى 11.4% فى عام2018[33].

وتتعدد الجهات الداعمة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر وتتضمن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة التجارة والصناعة، مبادرة مشروعك التابعة لوزارة التنمية المحلية، وزارة التضامن الاجتماعى، الهيئة العامة للاستثمار، البنك المركزى المصرى. بينما تتميز حاضنات الأعمال بتقديمها حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات للمشروعات الملتحقة بها كما تم الاشارة سابقا للخدمات المختلفة التى تقدمها حاضنات الأعمال[34].

وتُعد حاضنات الأعمال وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المشروعات فهى تساعدها على التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق وتطوير وتسويق منتجاتها خصوصا فى ظل الأوضاع الحالية والتى تتسم بزيادة حدة المنافسة، بالإضافة إلى الصعوبات التى تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر والتى تتضمن:

- صعوبات تمويلية ناتجة عن غياب المنتجات والخدمات المالية المناسبة لهذه المشروعات، وأيضا نتيجة لعدم قدرة المشروعات على تقديم المعلومات المطلوبة للبنك لتؤهلها للحصول على التمويل مثل دراسات الجدوى وخطط العمل والضمانات المطلوبة، فضلا عن عبء الفوائد.
- صعوبات تنظيمية وقانونية نتيجة البيروقراطية الحكومية والإجراءات الروتينية الطويلة والمعقدة وخاصة بالنسبة للإجراءات الادارية الخاصة بالانشاء والتسجيل والترخيص والتشغيل والضرائب وتراخيص التصدير والاستيراد[35].
- مشكلات متعلقة بضعف كفاءة المشروعات تتمثل فى صعوبة الحصول على المقدرات التكنولوجية وغياب التجديد والابتكار فى المنتجات، ضيق حجم السوق المحلية بسبب ضيق المنافذ التسويقية، ضعف الخدمات الاستشارية الخاصة بقطاع الأعمال لضعف المهارات والخبرات الادارية، تدنى مهارات الأيدى العاملة بسبب عدم توفر مؤسسات التدريب المناسبة[36].

وأظهرت نتائج الاستبيان لعينة 2000 منشأة ممثلة أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن الحصول على التمويل يمثل العائق الأول للمشروعات يليه الضرائب والحصول على التراخيص والتصاريح، ثم عمليات التفتيش والفحص الحكومية وضعف مهارات العمالة[37].

وقد بدأت التجربة المصرية لحاضنات الأعمال بانشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهى جمعية أهلية غير حكومية تم اشهارها فى مارس 1995 بأعضاء جمعية عمومية ومجلس ادارة من رجال أعمال ووزراء سابقين وذلك تحت رعاية ودعم مالى من الصندوق الاجتماعى للتنمية لإنشاء وتشغيل حاضنات بمواقع مختلفة. وقد قام الصندوق الاجتماعى للتنمية بوضع خطة لانشاء 30 حاضنة أعمال فى الفترة من 1997 إلى 2003، وأن تستوعب الحاضنة حوالى 40 مشروعا تستمر داخل الحاضنة لمدة 3 سنوات، ثم يتم التخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات. وكانت أول حاضنة أعمال تم إنشائها فى مصر فى يوليو 1996 وهى حاضنة أعمال تلا بمحافظة المنوفية[38].

وتنقسم حاضنات الأعمال فى مصر إلى حاضنات أعمال تابعة للصندوق الاجتماعى للتنمية، وحاضنات أعمال خاصة كالتالى:

–حاضنات أعمال تابعة للصندوق الاجتماعى للتنمية: ويقتصر عددها على 6 حاضنات تتبع الصندوق الاجتماعى للتنمية وتعمل على تأجير وحداتها للشباب المنتسب لها وتساعده بتقديم قروض بنفس الشروط المفروضة على المشروعات الصغيرة المستهدف رعايتها من قبل الصندوق.

وتشمل: حاضنة أعمال تلا (محافظة المنوفية)، حاضنة أعمال المنصورة (محافظة الدقهلية)، حاضنة أعمال أسيوط التكنولوجية (محافظة أسيوط)، حاضنة أعمال طيبة (محافظة الأقصر)، حاضنة بورسعيد المفتوحة (محافظة بورسعيد)، حاضنة التبين التكنولوجية بجامعة القاهرة[39].

ولكن لا تقدم حاضنات الأعمال التابعة للصندوق الخدمات المكملة لمفهوم الحاضنات كتقديم الاستشارات الادارية والقانونية والمحاسبية والخدمات الاستشارية المتخصصة الأخرى، أو إقامة أى شبكة علاقات فيما بينها أو بينها وبين مراكز الأبحاث بالجامعات والمعاهد ورجال الأعمال والمستثمرين المحتملين. كما أنها لا تمول اشتراك هذه المشروعات المحتضنة فى المؤتمرات العلمية والمعارض الدولية للتسويق، وهى بالتالى لا تمثل الشكل المتكامل للاحتضان.

–حاضنات أعمال خاصة ويبلغ عددها 17 حاضنة أعمال (موضحة بجدول (1)): ونجد أن حاضنات الأعمال الخاصة لا تتصف بالانتشار الجغرافى على مستوى محافظات مصر، فمعظمها (16 حاضنة) مقرها يقع فى محافظة القاهرة، كذلك يرتكز عدد كبير منها على قطاع التكنولوجيا وذلك بالرغم من أن قطاع كبير من رواد الأعمال من الشباب يستهدف إقامة مشروعات تتنوع بين أعمال صناعية وحرفية وزراعية وتجارية، بينما عدد محدود جدا من الشباب خريجى الجامعات ذات تخصص تكنولوجى يرغبون فى تأسيس مشروعات فى هذا المجال[40].

جدول (1): قائمة بحاضنات الأعمال الخاصة فى مصر

حاضنة الأعمال	المقر	القطاع المستهدف	اتاحة التمويل
AUC Venture Lab	القاهرة	التكنولوجيا	√
حاضنة جامعة الاسكندرية	الاسكندرية	التكنولوجيا	–
Technology Innovation and Entrepreneurship Center	القاهرة	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	–
نهضة المحروسة	القاهرة	التكنولوجيا+ أنشطة اجتماعية	–
Sustaincubator	القاهرة	تكنولوجيا الاستدامة البيئية	–
GESR Incubator	القاهرة	التكنولوجيا+ أنشطة اجتماعية	√
Flat6labs	القاهرة	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	√
JuiceLabs	القاهرة	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات + السوفت وير	√
Tech Wadi Sprint	القاهرة	التكنولوجيا	–
Ideavelopers	القاهرة	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	√
Junior Labs	القاهرة	جميع الأنشطة	–
GREEK Campus	القاهرة	جميع الأنشطة	–

مصر الخير	القاهرة	التكنولوجيا	√
Egypreneur	القاهرة	التكنولوجيا	-
Shekra	القاهرة	جميع الأنشطة	-
مركز الابداع والتكنولوجيا وريادة الأعمال	القاهرة	التكنولوجيا	√
بداية	القاهرة	جميع الأنشطة	√

Source: https://egyptinnovate.com/en/innovation/map

خاتمة

تُشكل حاضنات الأعمال آلية فعالة لدعم رواد الأعمال بصفة عامة ولدى فئة الشباب بصفة خاصة، وذلك نظرا لأهمية الخدمات التى تقدمها فى دعم تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامة نموها فى سوق الأعمال الذى يتسم بالمنافسة المتواصلة. لذلك يمكن لحاضنات الأعمال أن تلعب دورا هاما فى الحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة فى مصر.

ولتفعيل ذلك الدور يمكن اقتراح بعض العوامل التى من شأنها المساهمة فى تطوير بيئة حاضنات الأعمال فى مصر منها:

1- نشر الوعى بدور حاضنات الأعمال فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة فى ظل اقتصار المعرفة عن حاضنات الأعمال فى فئة محدودة من الشباب خريجى الجامعات.

2- ضرورة تبنى عدد من الإجراءات والتسهيلات من قبل صانعى السياسات (التنفيذيين والتشريعيين)، ويأتى فى صدارة هذه الاجراءات استحداث تشريع ينظم تأسيس وعمل حاضنات الأعمال فى مصر، وذلك أسوة بالتجربة الماليزية التى قامت باصدار تشريع ينظم عمل حاضنات الأعمال وغيره من التسهيلات المقدمة لدعم دورها، وقد استفادت ماليزيا من حاضنات الأعمال فى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفاعلية، حيث كان لها أثر فاعل فى الحد من البطالة والفقر بين الشباب، فقد بلغ عدد حاضنات الأعمال فى ماليزيا 110 حاضنة عام 2016 تستوعب 2000 مشروع سنويا[41].

3- تشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى على الاستثمار فى مجال حاضنات رواد الأعمال، وفى هذا الصدد يمكن تقديم امتيازات ضريبية للقطاع الخاص الذى يساهم فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حاضنات الأعمال.

4- دعم الانتشار الجغرافى لحاضنات الأعمال على مستوى المحافظات من خلال التشبيك بين المؤسسات الحكومية كجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبادرة مشروعك التابعة لوزارة التنمية المحلية ومبادرة البنك المركزى للتمويل، حيث تتسم هذه الجهات بانتشارها فى مختلف محافظات مصر.

5- أهمية الترابط والاتصال بين حاضنات الأعمال والجامعات والمؤسسات البحثية والتى تمثل قاعدة للبحث والتطوير والابتكار.

الهوامش:

[1]دليلة، بركان، وحايف شيراز. (2012). حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM . الملتقى الوطنى حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر (18-19 ابريل 2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2]مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (سيسرك). (2017). وضع الشباب فى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاسلامى تقرير 2017. أنقرة.

[3]OECD. (2017). Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalized Economy. Meeting of the Organization for Economic Co-operation and Development Council at Ministerial Level, p. 6.

[4]الهاجرى، عبد الله سعد.(2015). دور حاضنات الأعمال فى التنمية الصناعية فى دولة الكويت. مقدم إلى الملتقى العربى "حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية فى التنمية الصناعية"، تونس، 12-14 اكتوبر 2015، ص ص 4-5.

[5]http://www. Crowdsynergy.com

[6]Campbell, Candace. (1989). Change Agents in the New Economy: Business Incubators and Economic Development. Economic Development Review, 7(2), pp. 56-59.

Voisey, P., Gornall, L., Jones, P., and Thomas, B. (2004). A Comparison of UK Business Incubation Practice and the Identification of key Success Factors. Journal of small Business and enterprise Development, 13(3), pp. 454-268.

[7]الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (ديسمبر 2014). البيانات العامة للتعداد الاقتصادى 2013/2012. القاهرة.

[8]زعزوع، زينب عباس. (2016). حاضنات الأعمال ودورها فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر نماذج من التجارب العالمية. مجلة النهضة، مجلد (17)، عدد (4)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 174.

[9]Lewis, D., Harper-Anderson, E., Molnar, L. (2011). Incubating Success. Incubation Best Practices that lead to Successful Ventures. US Department of Commerce.

[10]المنظمة الاسلامية للتربية العلوم والثقافة (ايسيكو). (2005). دليل حاضنات الأعمال، منشورات ايسيكو، الرباط، المغرب، ص 16.

[11]معراج، هوارى. (2004). حاضنات الأعمال: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطنى حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات، المعهد الوطنى للتجارة، الجزائر 2-3 مارس 2004، ص 4.

[12]على، قابوسة. (2016). جدلية حاضنات الأعمال فى نجاح ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنمية الاقتصادية، عدد (2)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، ص 9.

[13]الهاجرى، عبد الله سعد. (2015). مرجع سبق ذكره، ص 4.

[14]أبو صاع، مختار. (2013). حاضنات الأعمال كأداة أساسية لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تجارب عربية، تحديات عملية والتجربة الليبية أنموذجا، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ص ص 247-248.

[15]European Commission. (February 2002). Benchmarking of Business Incubators. Final Report, pp. 4-5.

[16]Peters, L., Rice, M., Sundarajan, M. (2004). The Role of Incubators in the Entrepreneurial Process. The Journal of Technology Transfer. 29(1), pp. 83-91.

[17]Hackett, S.M., and Diltes, D. M. (January 2004). A Real Options-Driven Theory of Business Incubation. Journal of Technology Transfer. 29(1), pp. 41-54.

[18]الهاجرى، عبد الله سعد. (2015). مرجع سبق ذكره، ص 6.

[19]أبو قحف، عبد السلام.(2002). العولمة وحاضنات الأعمال. مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، ص ص 81-82.

[20]أبو صاع، مختارز (2013). مرجع سبق ذكره، ص 250.

[21]كريمو، دراجى. (2015). حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، عدد (32)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 176.

[22]على ، قابوسة. (2016) مرجع سبق ذكره، ص 12.

[23]توفيق، نيفين منير. (2013). مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته فى الحالة المصرية. مجلة النهضة، مجلد (4)، عدد (2)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 101.

[24]ربيعة، بركات، ودوباخ سعيدة. (ابريل 2010). حاضنات الأعمال ودورها فى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة. الملتقى الدولى حول المقاولتية: التكوبن وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

[25]Wigginns, J., and Gibson, D. (2003). Overview of US Incubators and the Case pf the Austin Technology Incubator. International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management, 3(1), pp. 56-66.

[26]Allen D. N., and Mckluskey, R. (1990). Structure, Policy, Services and Performance in the Business Incubator Industry. Entrepreneurship Theory and Practice, 15(2), pp. 61-77.

[27]Wiber, P.L. and Dixon L. (2004). The Impact of Business Incubators on Small Business Survivability. Small Business Advancement National Center University of Central Arkansas.

[28]Campbell, Candace. (1989). Ibid, pp. 56-59.

[29]Akcomak, S. (2004). Assessing the Effectiveness of Incubators: The Case of Turkey, Economic Research Center.
Wigginns, J., and Gibson, D. (2003). Ibid, pp. 56-66.
Sherman, H. (1999). Assessing the Intervention Effectiveness of Business Incubation Programs on New Business Start-ups. Journal of Development Entrepreneurship, 4(2), pp. 117-133.

[30]Lofsten, H., and Lindelof, P. (2002). Science Parks and the Growth of New Technology-Based Firms Academic Industry Links, Innovation and Markets, Research Policy (31), pp. 859-876.

[31]Colombo, M, and Delmasteo, M. (2002). How effective are Technology Incubators: Evidence from Italy. Research Policy (31), pp. 1103-1122.

[32]الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2014). مرجع سبق ذكره.

[33]United Nations Development Programme, Human Development Indicators. Available at: http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/EGY.

[34]المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. (2017). ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: بين الواقع وأحلام الشباب، ندوة ينظمها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع جمعية رجال أعمال الاسكندرية، 12-14 أكتوبر 2017.

[35]البرادعى، منى. (2016).، المشروعات الصغيرة والمتوسطة <الوسط المفقود> والحصول على التمويل. مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ما وراء الحدود الوسط المفقود، المعهد المصرفى المصرى، 26 سبتمبر 2016، ص ص 18-19.

[36]المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. (أكتوبر 2017). مرجع سبق ذكره.

[37]الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2015). نتائج استبيان لعينة 2000 منشأة ممثلة. القاهرة.

[38]توفيق، نيفين منير. (2013). مرجع سبق ذكره، ص ص 109-111.

[39]ابراهيم، غادة ابراهيم حنفى.(2017). اطار مقترح لتطوير تجربة حاضنات المشروعات الصغيرة فى مصر: دراسة تحليلية مقارنة مع تجارب ناجحة لعدد من الدول، مجلة البحوث التجارية، مجلد (39)، عدد (2)، ص 256.

[40]توفيق، نيفين منير. (2013). مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته فى الحالة المصرية. مجلة النهضة، مجلد (4)، عدد (2)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 117.

[41]Asian Association of Business Incubation. (2016). Available at http://www.aabi.org.